الأمم المتحدة

E/ICEF/2024/14

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
12 April 2024
Arabic
Original: English

لاتخاذ قرار

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية لعام 2024

11-14 حزيران/يونيه 2024

البند 7 من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير عن مستجدات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملا بقرار المجلس التنفيذي 10/2023 الذي يأتي في الفقرة 2 منه أنه "يطلب إلى اليونيسف موافاة المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2024، لاتخاذ قرار، بتقرير عن مستجدات الكيفية التي تقوم بها المنظمة بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما".

ويعرِض التقرير مستجداتِ التقدّم المحرز في العمل الذي تقوم به اليونيسف للنهوض بجهودها الرامية إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما. وهو يؤطِر المستجداتِ فيما يتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين باعتبارها جزءا من جهود النهوض بالحماية وجزءا من النهج المعزَّز للإدارة المركزية للمخاطر في اليونيسف.

ويتضمّن الفرع الخامس عناصرَ مشروع قرار تُقدَّم لكي ينظر فيها المجلس التنفيذي.

* E/ICEF/2024/10.

24-06751 (A) 060524 080524

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - لمحة عامة

1 - اليونيسف ملتزمةٌ بالحماية. ويعني ذلك أن المنظمة تأخذ بطرائق عمل تمنع وتقلّل خطر إلحاق الضرر بأي شخص نتيجة لاتصاله بها أو بعملها. وفي سياسة اليونيسف الجديدة بشأن الحماية التي صدرت في 4 آذار/مارس 2024، تُعرّف الحماية باعتبارها تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ضمان الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتشدّد السياسة على أن الجميع في اليونيسف، بغض النظر عن دورهم، تقع على عاتقهم مسؤوليات تتعلق بالحماية. وتؤكد السياسة كذلك أن جميع موظفي اليونيسف وأفرادها الذين يقومون بمهام تكميلية يُحظر عليهم، في حياتهم الشخصية والمهنية على السواء، الشروعُ في أفعال قد تسبب ضرراً لغيرهم أو التحريضُ على مثل هذه الأفعال أو تشجيعها أو المساعدة عليها أو إتيانها. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي أفعال تنطوي على استغلال وانتهاك جنسيين؛ وأي علاقة جنسية تقوم بين أولئك الذين يقدمون المساعدة والحماية والمستفيدين من هذه المساعدة؛ وأي نشاط جنسي يُمارَس مع الأطفال. ومن ثم، فإن السياسة المذكورة تؤكّد مجددا التزاماتِ اليونيسف بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين القائمة بموجب نشرة الأمين العام ST/SGB/2003/13 والنابعة من المبادئ الأساسية الستة التي وضعتها اللجنةُ الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

2 - وتستند استراتيجية اليونيسف المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى خمس ركائز هي: المساءلة والوقاية، والإبلاغ، ومساعدة الضحايا، والتحقيقات وتوقيع الجزاءات، والشراكات. وقد قامت اليونيسف بمواءمة مؤشرات خطتها الاستراتيجية مع استراتيجية الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، فركّزت على تعزيز نظُم الوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما وعلى التوسع في قنوات الإبلاغ المأمونة التي يسهل على الأطفال والبالغين الوصول إليها. وهذه المؤشرات مدمَجةٌ بالكامل في أعمال رصد البرامج القطرية وتقديم التقارير عنها. وفي عام 2023، كان التقدم المحرز قياساً إلى تلك المؤشرات يعكس قيام اليونيسف بتعزيز النظُم ذات الصلة فيها ومع شركائها. ويتضمن هذا التقرير معلوماتٍ مستجدة عن هذه المؤشرات وهو يلبي الطلبَ الوارد في قرار المجلس التنفيذي 10/2023 الصادر عن الدورة السنوية لعام 2023.

3 - في عام 2023، واصلت اليونيسف تكثيف الجهود لضمان أن تكون آليات الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين مأمونةً ويسهل الوصول إليها ومتمحورةً حول الضحايا، وهو ما أسهم في تحسّن سبل الوصول إلى قنوات الإبلاغ بقدر كبير. ففي عام 2023، أفادت المكاتب القطرية بأن ما يقدر بنحو 70,3 مليون شخص من الأطفال والبالغين قادرون على الوصول إلى قنوات مأمونة يسهل استخدامها للإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين مقارنةً بعدد بلغ 49,2 مليون شخص في عام 2022، في حين ارتفع عدد البلاغات الواردة عن طريق تلك القنوات من 82 بلاغاً في عام 2022 ليصل إلى 128 بلاغاً في عام 2023.

4 - وكما لوحظ في سياق المعلومات المستجدة التي عُرضت على المجلس في الآونة الأخيرة (E/ICEF/2024/8)، تعمل اليونيسف على تعزيز إدارتها المركزية للمخاطر استنادا إلى رؤية أكثر شمولاً لحافظة المخاطر على مختلف مستويات المنظمة وإلى نهج أكثر اتساقاً مُدمَج في التخطيط البرنامجي والتشغيلي والاستراتيجي وفي عمليات صنع القرار. والوقاية والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين جزءٌ من الأسلوب الذي تتبعه اليونيسف في إدارة المخاطر على مختلف المستويات. وبتتبُع النسبة المئوية للمكاتب القطرية التي تسجّل المخاطر المتبيَّنة المرتبطة بالحماية، يتضح أن هذا الاتجاه كان في تزايد في

العام الماضي، حيث استوفت نسبةُ 84 في المائة من المكاتب المعاييرَ التنظيمية لمعالجة المخاطر المتعلقة بالحماية، مقارنةً بنسبة 68 في المائة في عام 2022.

5 - ويستمر الاستثمارُ المتواصل في كفالة أن يكون جميع الموظفين والأفراد الذين يقومون بمهام تكميلية على درايةٍ بالأفعال المحظورة والممارسات المتوقعة منهم، وذلك عن طريق نشر المعلومات والتدريب والتوعية وجعل منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وغيره من ضروب الحماية جزءا من الثقافة التنظيمية لليونيسف.

6 - وتواصل اليونيسف العملَ بشكل استباقي على ضمان تحسين سبل وصول الجميع، وخاصة الأطفال والنساء والفئات الضعيفة الأخرى، إلى آليات الشكاوى وإبداء الآراء التعقيبية والانتصاف في المناطق التي تعمل فيها المنظمة. والعمل جارٍ على تعزيز القنوات القائمة ودمجها والتوسع فيها لكفالة أن تتوافر لكل شخص تتعامل معه اليونيسف قنواتٌ مأمونة وشاملة للجميع يسهل الوصول إليها لإبداء الآراء التعقيبية أياً كان نوعها، بما يشمل الإبلاغ عن وقوع أعمال استغلال وانتهاك جنسيين. وأي معلومات من هذا القبيل تتلقاها اليونيسف يجب أن تعالَج على أيدي مهنيين وأن يجري التصدي لها دون تأخير. وبالنسبة إلى ادعاءات وقوع أعمال استغلال وانتهاك جنسيين، يشمل ذلك إحالةَ البلاغات على وجه السرعة إلى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات باليونيسف وإبلاغ المكتب بها بغية تقييم الادعاءات والتحقيقِ فيها كما يشمل متابعةَ الحالات لغرض تقديم الخدمات المناسبة والدعم الملائم للناجين. ويتبع مكتب المراجَعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ممارساتٍ مستقرة في عمله المتعلق بتقييم حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحقيق فيها. وفي عام 2023، تلقى المكتب 512 حالة جديدة وسجَّلها، منها 185 حالة تتعلق بسوء سلوك مزعوم ارتكبه موظفون من اليونيسف. ومن بين الحالات الجديدة، كانت حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين ثاني أكبر فئة (25 في المائة) بعد حالات الغش التي تنطوي على قيام أطراف ثالثة بإساءة استعمال التمويل المرصود للبرامج.

7 - وفي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، أضافت اليونيسف 60 من ادعاءات وقوع الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى نظام البيانات المعمّم على نطاق الأمم المتحدة المنشأ لتتبع الادعاءات المشابهة. وكانت الحالات الستون تتعلق بما مجموعه 70 ضحية و 61 جانياً - وكانت 12 حالة تتعلق بموظفين باليونيسف و 48 حالة تتعلق بموظفين تابعين للشركاء المنفّذين لبرامج اليونيسف (مقارنة بـ 44 حالة في عام 2022). ويعكس هذا عموماً حالة البيانات المسجلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أن الحالات المتعلقة بموظفي الشركاء المنفِّذين لا تخضع مباشرةً للعمليات التأديبية التي تأخذ بها اليونيسف. ولم تثبُت ادعاءاتُ ارتكاب أعمال استغلال وانتهاك جنسيين إلا على موظفٍ واحد في عام 2023. وكان ذلك في سياق ادعاءات حقّق فيها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام 2022. وقد أُنهي عقد الشخص المعني.

8 - وفي عام 2023، واصلت اليونيسف تعزيز عملها مع الشركاء المنفِّذين للبرامج بغية تعزيز قدراتهم على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما. وتمشياً مع أداة التنفيذ المنسّقة التي أرستها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بقدرات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، جرى تقييم جميع منظمات المجتمع المدني التي هي شريكٌ عامل لليونيسف، وعددها 000 3 تقريباً، من حيث قدرتها على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما. ولئن كانت الغالبية تمتلك نظماً ملائمة صُنفت باعتبارها كاملةَ القدرات، فإن نسبة 28 في المائة (860) من منظمات المجتمع المدني، التي هي من

الشركاء العاملين لليونيسف، تعكف حالياً على تحسين قدراتها المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بدعم مستمر من اليونيسف. وفي عام 2023، أحرزت شعبةُ الإمدادات التابعة لليونيسف تقدماً في عملها المتعلق بتقييم مخاطر الحماية، بما فيها الاستغلال والانتهاك الجنسيان، والتخفيف منها الذي تقوم به مع البائعين المشاركين في أنشطة عالية المخاطر.

9 - وتواصل اليونيسف تعاونها مع غيرها من الوكالات والمنظمات في المنتديات والأفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات التي يتصل عملُها بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتقود اليونيسف العملَ المشترك بين الوكالات داخل اللجنة الدائمة المشتركة كما تقود مساراتِ العمل الأساسية في سياق فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاستغلال والانتهاك الجنسيين تحت قيادة منسّق الأمم المتحدة الخاص المعني بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتقود اليونيسف أيضا عدداً من مسارات العمل في سياق الرؤية والاستراتيجية الحاليتين اللتين وضعتهما اللجنة الدائمة فيما يتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي للفترة 2022-2026. ويدعم ذلك وضعَ المعايير وتخطيط العمل، وتقاسم الممارسات الواعدة، وتنسيق جهود بناء القدرات مع الشركاء المنفِّذين. واستجابةً لقرار المجلس التنفيذي الصادر في دورته السنوية لعام 2023، أدت اليونيسف دوراً رئيسياً في تعزيز مزيد من الاتساق في أنشطة الإبلاغ المشترك بين الوكالات عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، باستخدام مقاييس مرجعية متفق عليها بين اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وتسمح المقاييس المتفق عليها، والوارد بيانها في هذا التقرير، بإجراء مقارنة بين الوكالات المختلفة وبتتبع التقدم المحرز فيها على أساس سنوي بشكل أفضل.

10 - وفي حين أُحرِز تقدّم لا بأس به خلال العام، لا تزال التحديات قائمة مع ذلك، فيما يُعزى جزئياً إلى ضيق الموارد. والعمل المنفّذ مع المجتمعات المحلية للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين على الصعيد القطري هو بطبيعته عملٌ مشترك بين الوكالات يتسم بطابعه البرنامجي، وثمة حاجة إلى مزيد من الموارد لكي تفي اليونيسف بالالتزامات المنوطة بها كاملة، بما في ذلك لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية في إطار خطط العمل المنفذة على الصعيد القطري. وقد أجرت اليونيسف واللجنة الدائمة مسحاً[1] تبيَّن منه أن الهياكل القطرية المشتركة بين الوكالات للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين تواجه تحديات تتعلق بالموارد تعرقل استدامة العمل الجماعي في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ففي عام 2022، أفاد ما يقرب من نصف البلدان (46 في المائة) التي تُنفّذ فيها خطط للاستجابة الإنسانية أن الموارد المتوافرة لها تغطي أقل من 25 في المائة من الاحتياجات، وهذا مع أن احتياجات تمويل الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين قليلة نسبياً. وثمة حاجةٌ إلى موارد جماعية إضافية لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما على نحو فعال على الصعيد القطري ومن خلال التغير العالمي.

(1) المسح الخاص باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات هو مبادرةٌ بدأت في عام 2019 تقودها اليونيسف نيابةً عن اللجنة الدائمة وتهدف إلى تتبع التقدم الجماعي المشترك بين الوكالات والمحرز في مجال التعجيل بتوفير الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في جميع البلدان التي تنفَّذ بها خطةٌ للاستجابة الإنسانية/خطةٌ للاستجابة الإقليمية. والبيانات التي تُجمع كل عام يجري تحليلها وتُعرض على لوحة المتابعة التي أرستها اللجنة بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، https://humanitarianaction.info.

11 - وتدعم اليونيسف نهجاً مجمَّعاً إزاء توفير الموارد للعمل المتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين على جميع المستويات، استجابةً لتوصية سُلط عليها الضوء باعتبارها ذات أولوية في الاستعراض المستقل للعمل الذي تقوم به اللجنة الدائمة في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي عام 2023، أطلقت اللجنةُ مشروعَ قدرات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (PSEACap) الذي يهدف إلى تعزيز الإجراءات والقدرات القطرية، وضمان اتباع نهج أكثر قوة وفعالية إزاء الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال نشر منسقين مخصَّصين مشتركين بين الوكالات لدعم منسقي الشؤون الإنسانية والأفرقة القطرية في المواقع الخمسة عشر التي يبلغ فيها مستوى المخاطر ذروته. وتسهم اليونيسف في وظائف المنسقين المشتركين بين الوكالات المعنيين بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والعاملين في خمسة بلدان ذات أولوية حدّدتها اللجنة الدائمة، وذلك للمساعدة في التعجيل بالجهود المبذولة على الصعيد القطري وتعزيز الآليات المشتركة بين الوكالات. وهناك حاجة أيضاً إلى استراتيجية مستدامة على نطاق المنظومة لتوفير الموارد اللازمة لتمويل الأعمال وخطط العمل المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويلزم أيضاً أن يستمر العمل من أجل النهوض بالوقاية والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال التواصل الواضح والاستمرار في تعزيز قدرات الموظفين والشركاء على حد سواء؛ وهناك متسع لتحسين بعض الممارسات المتصلة بالموارد البشرية وتعزيز الروابط بين الوقاية وبين الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والثقافة التنظيمية.

ثانيا - مقدمة

12 - في القرار 10/2023، طلب المجلسُ التنفيذي إلى اليونيسف أن توافيه في دورته السنوية المعقودة في عام 2024، لغرض اتخاذ قرار، بتقرير عن مستجدات الكيفية التي تقوم بها المنظمة بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما. وطلب المجلس إلى اليونيسف أيضاً أن تواصل اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل ضمان اتّباع نهج متّسق يشمل المنظومة بأكملها ويتمحور حول الضحايا/الناجين ابتغاء منع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرّش الجنسي والتصدي لها، مع الاستفادة في الوقت نفسه من ولايتها، وأن تواصل تعزيز ثقافة تنظيمية شاملة للجميع وقائمة على الاحترام حيث يجري تمكين جميع الموظفين وتشجيعهم على الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وطلب المجلس التنفيذي إلى اليونيسف كذلك أن تحسّن ممارساتها فيما يتعلق بعملية التحقّق من سجلات الموظفين وأن تنظر في تنفيذ خطة الكشف عن سوء السلوك على أساس تجريبي.

13 - وتقدَّم هذه الوثيقة إلى المجلس التنفيذي تلبية لتلك الطلبات. وهي تتضمن معلوماتٍ مستجدة عن التقدم المحرز منذ الدورة السنوية لعام 2023 في تنفيذ استراتيجية اليونيسف لمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها؛ وسياسة الحماية لعام 2024؛ ومؤشرات الخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة 2022-2025؛ والمقاييس المرجعية المشتركة على نحو ما اتُفق عليها بين الوكالات.

14 - ويكمِّل هذا التقرير تقريرَ اليونيسف عن الجهود التي تبذلها لتحسين الثقافة التنظيمية والتنوع والإنصاف والشمول (E/ICEF/2024/15).

ثالثا - مستجدات عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية اليونيسف لمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها

15 - استراتيجيةُ اليونيسف لعام 2019 المتعلقة بمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها تتناول بالوصف النهجَ الشامل الذي تتبعه المنظمة في هذا الصدد. وتتضمن الاستراتيجية خمسة عناصر استراتيجية، هي:

(أ) بث ثقافةٍ تنظيمية قوامها عدم التسامح إطلاقاً تُبنى من خلال المساءلة والوقاية والمساواة بين الجنسين؛

(ب) آليات إبلاغ مأمونة وموثوق بها؛

(ج) تحقيقات وجزاءات سريعة وذات مصداقية؛

(د) استجابة ذات نوعية جيدة محورها الناجون؛

(هـ) إشراك الشركاء في مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

16 - وكما لوحظ في تقارير سابقة قُدّمت إلى المجلس التنفيذي، قامت اليونيسف بمواءمة مؤشرات خطتها الاستراتيجية مع هذه العناصر التي تقوم عليها استراتيجيتُها لمنع الاستغلال الجنسي والتحرش الجنسي والتصدي لهما.

17 - وفي أغلب المجالات، تعكس المؤشرات والمقاييس المعروضة في هذا التقرير تقدماً لا بأس به في تعزيز النظُم ذات الصلة داخل اليونيسف ولدى الجهات الشريكة لها.

18 - ويركّز هذا التقرير على حماية الأفراد غير التابعين لليونيسف من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وهو لا يركّز على المسائل الداخلية الخاصة بمكان العمل، بما في ذلك التحرش الجنسي والثقافة التنظيمية، فهي تعالَج على حدة في تقرير المستجدات المتعلق بالثقافة التنظيمية والتنوع (E/ICEF/2024/15). ومع ذلك واعترافاً بأهمية الثقافة التنظيمية الداخلية من حيث تأثيرها على العمل المتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين ودعمِها إياه، يرد أدناه موجزٌ مقتضب عن بعض الإجراءات ذات الصلة.

19 - تتولى اليونيسف حالياً رئاسة فريق الأمم المتحدة التنفيذي المنشأ حديثاً لمنع التحرش الجنسي والتصدي له في منظومة الأمم المتحدة (2024-2025). وعقب جولات من المشاورات بين أكثر من 30 كياناً من كيانات الأمم المتحدة، وُضعت خطة عمل مشتركة من أجل: (أ) تحسين السياسات الرامية إلى منع التحرش الجنسي والتصدي له؛ (ب) تبادل الخبرات وضمان اتباع نهج متسق؛ (ج) تعزيز مهارات موظفي الأمم المتحدة على نحو يمكِّنهم من التصدي بفعالية لحالات سوء السلوك؛ (د) رصد التقدم المحرز في تنفيذ المبادرات والتتبع المنهجي لها وتحليل فعاليتها وأثرها والإبلاغ عنهما؛ (هـ) التواصل والتعاون مع أصحاب المصلحة، ولا سيما مع الضحايا، للوقوف على آرائهم وإعادة بناء الثقة.

20 - وقد وضع الفريقُ التنفيذي خطةَ عمل لليونيسف ضمَّنها أولويات تتمثل فيما يلي: (أ) تعزيز القدرات والخبرات الداخلية فيما يتعلق بالتصدي للتحرش الجنسي؛ (ب) توعية جميع الموظفين والأفراد وبناء قدراتهم، بما في ذلك إعداد التدريب المحسَّن والمحدد الهدف وتعميمه.

ألف - آليات الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي مأمونةٌ ويسهل الوصول إليها وتتمحور حول الناجين

21 - يرد فيما يلي المقياسان المرجعيان المحدّدان لقياس التقدّم المحرز في إطار هذا العنصر:

(أ) توجد آلياتٌ مأمونة ومراعية للاعتبارات الجنسانية واحتياجاتِ الأطفال تتيح الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، وهي آليات يسهل الوصول إليها وتتمحور حول الضحايا/الناجين؛

(ب) يجري إشراك المجتمعات المحلية وتوعيتها بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وذلك في كل مجتمع محلي يتلقى و/أو يتأثر بالمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة.

22 - في عام 2023، واصلت اليونيسف جهودها من أجل تعزيز وإنشاء نظم قوية للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونفذ 72 مكتباً قطرياً من أصل 129 (56 في المائة) نظما كلية، تشمل خططَ عمل للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وآلياتٍ للإبلاغ ونظماً جيدة لتقديم المساعدة إلى الضحايا وإحالتهم إلى مقدمي الخدمات التي يحتاجون إليها وتدريباً للشركاء. ويمثل هذا الرقم زيادةً عما كان عليه الحال في عام 2022 عندما نفذ ذلك 65 مكتباً قطرياً فقط. وأسهمت هذه الجهود في ارتفاعٍ كبير في العدد التقديري للأطفال والبالغين ممن يستطيعون الوصول إلى قنوات مأمونة للإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين اللذين يقعان من جانب العاملين في المجالين الإنساني و/أو الإنمائي و/أو في مجال الحماية و/أو غيرهم من الأفراد. وقد بلغ عدد الأفراد المقدَّر أنهم ممن توافرت لهم سبل الوصول إلى قنوات الإبلاغ هذه ما يقرب من 70,3 مليونا في عام 2023، مقارنة بـ 49,2 مليونا في عام 2022. وازداد أيضاً عدد بلاغات الاستغلال والانتهاك الجنسيين الواردة من خلال هذه القنوات بنسبة 53 في المائة في عام 2023. وتَعتبِر اليونيسف هذه الزيادة في عدد البلاغات مؤشراً إيجابياً ينم عن تزايد الوعي بمسألة لا يُبلغ عنها بالقدر الكافي. وهي زيادة تشير إلى أن الجهود التي تبذلها اليونيسف في مجالي التوعية وإرساء نظُم الإبلاغ التي يسهل الوصول إليها تؤتي ثمارها، حيث تستخدِم المجتمعات المحلية تلك القنوات بشكل متزايد للإعراب عن شواغلها.

23 - ويفيد 78 في المائة من موظفي اليونيسف الذين أجابوا على الاستقصاء المُجرى في عام 2023 بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين بأنهم إما "موافقون" أو "موافقون بشدة" على أن اليونيسف تتخذ التدابير لزيادة الوعي بين أفراد المجتمعات المحلية بغية منع وقوع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والإبلاغ عنها إذا وقعت.

24 - ونظام الإبلاغ الفعال يحدّد الشواغل ويبددها بمجرد ظهورها. كما تساعد حلقات الآراء التعقيبية وتحليلاتُ الاتجاهات الملاحَظة في البلاغات على تبيان الإجراءات التصحيحية اللازم اتخاذها لمنع وقوع المزيد من الانتهاكات. وفي عام 2023، أفاد 124 مكتباً قطرياً من أصل 129 (96 في المائة) بأن لديه نظم إبلاغ تتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين على نطاق المكتب بأسره، وتدريباً يتلقاه جميع موظفي اليونيسف، وهياكل إدارية داخلية لتلقي ادعاءات وقوع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والإبلاغ عنها، إلى جانب نظام لجهات التنسيق. وقام ما مجموعه 104 مكاتب قطرية (81 في المائة) أيضاً بتدريب جميع الشركاء، بمن فيهم الشركاء الحكوميون، كما أن 38 مكتباً لديها رسائل رئيسية ومواد اتصال مراعية للسن ونوع الجنس للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين تتوافر بصورة واضحة للعيان وتوزَّع في جميع

المواقع التي تدعمها اليونيسف. وقد كان تحسين نظُم الإبلاغ في المكاتب القطرية ومع الشركاء استراتيجيةً رئيسية يراد بها التوسع في قنوات الإبلاغ المجتمعية المأمونة والتي يسهل الوصول إليها.

25 - ومن الأهمية بمكان توعية أفراد المجتمعات المحلية بماهية الاستغلال والانتهاك الجنسيين وكيفية الإبلاغ عن الشواغل بهذا الشأن. وتستخدم اليونيسف في بلدان عديدة، مثل أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي، برنامجها للبريد الإلكتروني وأداتها الاستقصائية للآراء، المسماة U-Report، لتعميم رسائل رئيسية واستبيان دراية المجتمعات المحلية بوجود قنوات للإبلاغ وبطرق الإبلاغ عن حالات سوء السلوك وسؤالها عن الأسلوب الذي تفضل اتباعه للإبلاغ عن الشواغل. وكثيرا ما تكشف نتائج هذه الاستقصاءات عن مستويات عالية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وغير ذلك من أشكال سوء السلوك من جانب العاملين بأوساط تقديم المعونة عموما، وعن ثغرات لا تزال قائمة في الدراية بسبل الإبلاغ. وتُطلَع الأفرقة القطرية للعمل الإنساني على الآراء التعقيبية للمجتمعات المحلية التي يتم جمعها عن طريق المنصات الرقمية بغية معالجتها من خلال تدابير للتخفيف مشتركة بين الوكالات، وتُستخدَم هذه الآراء أيضاً لتعزيز أشكال استجابة اليونيسف وإعداد التدريب المصمم خصيصاً لتلبية احتياجات الموظفين والشركاء.

26 - ويُعتبر دمج شواغل الاستغلال والانتهاك الجنسيين مع آلياتٍ أخرى قائمة لالتماس الآراء التعقيبية وتلقي الشكاوى وطلب الانتصاف استراتيجيةً اعتمدتها اليونيسف وحقّقت نتائج إيجابية. ففي أفغانستان، دمجت اليونيسف الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في آليات تقديم التحويلات النقدية الطارئة في جميع أنحاء البلد من خلال أنشطة التوعية وقامت بتدريب متلقي الشكاوى العاملين في آلية الاستجابة للمظالم، مما أسهم في زيادة معدل اللجوء إلى قنوات الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عام 2023 بنحو ثلاثة أمثال ما كان عليه قبل ذلك.

باء - التحقيقات تتمحور حول الناجين وتتم دون تأخير وتؤدي إلى اتخاذ تدابير مناسبة للمساءلة

27 - يرد فيما يلي المقياسان المرجعيان المحدَّدان لقياس التقدم المحرز في إطار هذا العنصر:

(أ) التحقيقات تتمحور حول الضحايا/الناجين، بما في ذلك عن طريق إعلام الضحايا/الناجين بالمستجدات أولا بأول ودعمهم بصورة متواصلة؛

(ب) التحقيقات تتم دون تأخير وتسفر عن تدابير مناسبة للمساءلة.

28 - في عام 2023، تلقى مكتبُ المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات 512 حالة جديدة وسجَّلها، منها 185 حالة تتعلق بسوء سلوك مزعوم ارتكبه موظفون من اليونيسف. ومن بين الحالات الجديدة، كانت حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين ثاني أكبر فئة (25 في المائة) بعد حالات الغش التي تنطوي على قيام أطراف ثالثة بإساءة استعمال التمويل المرصود للبرامج. ويرد في الفقرة 29 موجزٌ للعناصر الهامة التي تنطوي عليها الحالات ذات الصلة باليونيسف. وتجدر الإشارة إلى أن المكتب يتلقى أحياناً بلاغات تتعلق بأشخاص أو جناة إما لا يمكن التعرف عليهم أو لا صلة لهم إطلاقاً باليونيسف. ولا تضاف هذه الحالات إلى نظام البيانات المعمَّم على نطاق الأمم المتحدة لتتبع ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ولكنها تُسجَّل في نظام اليونيسف الداخلي لإدارة الحالات.

29 - وتُبلِغ اليونيسف علناً، وفي حينه تقريباً، عن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تورط فيها موظفوها وشركاؤها في تنفيذ البرامج. وفي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، أبلغت اليونيسف عن 60 ادعاء وردت بشأن وقوع استغلال وانتهاك جنسيين، شملت 70 ضحية و 61 جانياً، منها 12 ادعاء تورط فيها موظفون تابعون لليونيسف و 48 ادعاء ضالع فيها موظفون تابعون للشركاء المنفذين لبرامج اليونيسف. وكان عدد بلاغات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تورط فيها شركاء اليونيسف المنفِّذون للبرامج 48 حالة، مقارنة بـ 44 حالة في عام 2022. ويعكس هذا عموماً حالة البيانات المسجلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

30 - ومن بين الحالات الـ 48 التي تورط فيها شركاء منفذون للبرامج، أُغلقت 20 حالة منها. 11 حالة أُغلقت بعد أن ثبُت أن الجناة المزعومين قد ارتكبوا أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتمت إقالتهم من الكيان الشريك؛ وحالتان أُغلقتا لعدم كفاية المعلومات اللازمة لتقييم صحة الادعاء أو لعدم الاختصاص بالنظر فيه؛ وحالةٌ واحدة أُغلقت لأن الجاني المزعوم كان قد انفصل عن الكيان الذي وظَّفه قبل أن تتبيَّن صحة الادعاء؛ وأخرى أُغلقت بعد أن تبيّن أن الجاني المزعوم قد ارتكب أعمال استغلال وانتهاك جنسيين ولكن لم يجرِ، لأسباب تتعلق بسلامة الضحية، فصله من الكيان الذي وظَّفه؛ وثلاث حالات أُغلقت بسبب تبيَّن عدم توافر الأدلة على صحة الادعاءات؛ وحالتان أُغلقتا لامتناع الضحية عن التعاون مع التحقيقات أو عدم توفيرها ما يثبت الادعاءات. ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن الادعاءات التي أُبلغت بها اليونيسف منذ عام 2017 في الموقع الإلكتروني لمنسق الأمم المتحدة الخاص المعني بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين[(2)].

31 - ومن بين 12 ادعاء بوقوع أعمال استغلال وانتهاك جنسيين من جانب موظفين لليونيسف أُبلغ عنها علناً في نظام التتبُّع، كانت 5 حالات قد أُغلقت عندما شُرع في كتابة هذا التقرير. ومن بين هذه الحالات الخمس، أُغلقت ثلاث حالات بعد تقييم الادعاءات في حين جرى التحقيق في حالتين. وفي إحدى هاتين الحالتين، خلص التحقيق إلى أن الجناة المزعومين لا صلة لهم باليونيسف؛ وجرى في الثانية إغلاق الحالة بسبب عدم كفاية الأدلة. وأُنهيت خدمة موظف بعد أن ثبت ارتكابه أعمال استغلال أو انتهاك جنسيين وفُسخ التعاقد معه. وقد وردت هذه الحالة في الأصل في عام 2022 وانتُهي من التحقيق فيها في عام 2023، أي أنها تضاف إلى الادعاءات الاثني عشر التي سُجلت في عام 2023.

32 - وفي إطار مؤشرات الأداء الرئيسية التي بدأ العمل بها في عام 2023، من المقرر أن يبت مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في غضون 90 يوماً فيما نسبته 65 في المائة من الحالات المعروضة عليه للتقييم وأن يبت في غضون تسعة أشهر فيما نسبته 65 في المائة من الحالات الجاري التحقيق فيها. وفي عام 2023، أغلق المكتبُ في غضون 90 يوماً ما نسبته 56 في المائة من تقييمات وقوع أعمال استغلال وانتهاك جنسيين (بما في ذلك تقييمات لتحقيقات الشركاء المنفّذين) ولم يُغلِق أي تحقيقات تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين في غضون تسعة أشهر. وتولّى لجميع حالات سوء السلوك الجنسي، بما فيها الاستغلال والانتهاك الجنسيان، أقصى درجات الأولوية. وقد تطول أحياناً المدة الزمنية التي يستغرقها البت في هذه الحالات إذ كثيراً ما تكون ذات طبيعة معقّدة وصعبة، بما يشمل ضرورة أن يُكفل تلقي الضحايا المحتملين الدعمَ الملائم والحصولُ على موافقتهم المستنيرة قبل الشروع في أي عملية

(2) الأمم المتحدة، 'منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين'، انظر: https://www.un.org/preventing-sexual-exploitation-and-abuse/ar/content/data-allegations-un-system-wide.

تحقيقية، إلى جانب الصعوبات التي تكتنف في بعض الحالات إمكانية تحديد هوية الضحايا المحتملين والأشخاص الذين يخضعون للتحقيق.

33 - ولتفعيل نهج يتمحور حول الضحايا في سياق التحقيقات ومعالجة الثغرات التي تعتري قدرات التحقيق التي يمتلكها الشركاء المنفّذون، وفرت مكاتب اليونيسف الإقليمية والقطرية التدريبَ للمحقِّقين وغير المحقِّقين على كيفية إجراء تقييمات وفحوصات أولية غير متصلة بالتحقيقات للتعامل مع المخاطر أو التنبيهات التي تنذر بوقوع استغلال وانتهاك جنسيين في الميدان، وخصّصت تلك المكاتب للمحقّقين تدريباً على اتباع نهج يتمحور حول الضحايا/الناجين في التحقيقات المجراة بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك في أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب السودان والصومال وكينيا ومدغشقر وموزامبيق.

34 - وفي عام 2023، دعم مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات عدداً من المبادرات التدريبية بشأن التحقيقات، بما في ذلك مبادرات لبناء قدرات التحقيق استهدفت خصيصاً المحقّقين ومديري التحقيقات في منظمات المجتمع المدني الشريكة التي تنفذ البرامج في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقام قسم التحقيقات التابع للمكتب بتكثيف جهوده التوعوية، حيث قدم أكثر من 40 عرضاً (مقارنة بعدد 31 عرضاً في عام 2022) للموظفين العاملين في المكاتب القُطرية والإقليمية وللشركاء المنفِّذين. وتنوعت مواضيع هذه العروض ما بين تقديم لمحةٍ عامة عن عمل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وتناوُل مسألة سوء السلوك الجنسي وكيفية التعامل مع مزاعم وقوع غش وحالات فساد.

جيم - ثمة ضمانات كافية وإجراءات مناسبة تكفل التعامل مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين بصورة فعالة عند العمل مع الشركاء المنفِّذين

35 - يرد أدناه المقياس المرجعي المحدّد لقياس التقدم المحرز في إطار هذا العنصر:

(أ) الشركاء المنفذون يعتمدون ضماناتٍ كافية للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والإجراءات اللازمة تُتخَذ فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين.

36 - تواصل اليونيسف جهودها الرامية إلى تعزيز الشراكات، بما في ذلك بناء قدرات الشركاء على نطاق القطاع، من أجل توفير الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. فمنذ تموز/يوليه 2021، أصبح جميع الشركاء العاملين يقيَّمون بشكل منهجي بناءً على قدراتهم في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي عام 2023، صُنفت 015 2 منظمة (69 في المائة) من أصل 000 3 من منظمات المجتمع المدني التي هي شريك عامل لليونيسف باعتبارها تتمتع بقدرات "كاملة"؛ وصُنفت نسبة 25 في المائة، أو 729 منظمة، باعتبارها تمتلك قدرات "متوسطة" في حين صُنفت نسبة 4 في المائة فقط (119 منظمة) باعتبارها ذات قدرة "منخفضة" تعتريها ثغرات لا تزال بحاجة إلى معالجة عاجلة. ومن بين 124 مكتباً قطرياً لليونيسف له شركاء منفذون للبرامج من منظمات المجتمع المدني، استوفت 104 مكاتب المقياسَ المرجعي المتمثل في أن تكون نسبة 80 في المائة على الأقل من شركائها منظماتٍ تمتلك قدرات كاملة أو متوسطة. وصُنف جميع الشركاء (100 في المائة) في 13 مكتباً قطرياً باعتبارهم يمتلكون قدرات كاملة، أي أنهم يستوفون جميع المعايير المتوقعة، وذلك مقارنةً بمكتبين اثنين فقط من المكاتب القطرية في عام 2022. والشركاء الذين لا يستوفون جميع المعايير المتوقعة يتلقون الدعمَ من اليونيسف لتحسين قدرتهم على منع ومعالجة الشواغل المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ولا يزال توفير الدعم

المصـمَّم خصـيصـاً لتلبية احتياجات الشـركاء في مجال تعزيز القدرات يمثل أولويةً رئيسـية، ولا سـيما فيما يتعلق بنظم الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين لتيسير التعامل مع الادعاءات والتصدي لها بشكل ملائم، ومن الضروري أن يتواصل الاستثمار في هذا المجال.

37 - وفي عام 2023، اسـتخدمت اليونيسـف أداةَ التقييم المنسّـقة المطبقة على نطاق الأمم المتحدة بأسرها في تقييم الشركاء، ومن المتوقع أن تنتقل إلى استخدام الأداة بصورة كاملة بحلول عام 2025. وبوابة شـركاء الأمم المتحدة هي المنصـة الرقمية التي يتم فيها حفظ نتائج التقييم وإدارتها وتقاسـمها. ويمثل ذلك خطوةً رئيسـية نحو المواءمة وتحسـين التنسـيق بين وكالات الأمم المتحدة من أجل إدارة مخاطر الاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين مع الشـركاء وحماية المجتمعات المحلية. وللمرة الأولى، أصـبحت الأمم المتحدة قادرةً على إجراء تقييمات مشـتركة، وعلى تقاسـم النتائج فيما بين الوكالات، وبناء خطط تنمية القدرات ورصـدها، ودعم الشركاء في منصة رقمية واحدة. ويقود هذا العمل الفريقُ العامل المعني بالبروتوكول المتعلق بادعاءات الاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين التي تمس شركاء منفذين بشـأن الحماية من الاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين، والفريق مؤلفٌ من برنامج الأغذية العالمي وصـندوق الأمم المتحدة للسـكان واليونيسـف ومفوضـية الأمم المتحدة لشـؤون اللاجئين ومنظمة الصـحة العالمية. ومنذ بدء العمل بالوحدة البرامجية المتعلقة بالحماية من الاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين على نطاق الأمم المتحدة في عام 2023، نُظم أكثر من 25 حلقة دراسـية شـبكية مشـتركة باللغات الإنكليزية والفرنسـية والإسـبانية والعربية اسـتفاد منها ما يزيد على 000 3 موظف وموظفة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الشـريكة. ويصـاحب إطلاقَ أداة التقييم المنسـقة إنشـاءُ مكتبة للموارد في موقع بوابة شـركاء الأمم المتحدة، يتم فيها تبادل الإرشـادات بشـأن عملية بناء القدرات في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين ويتوافر مستودع للموارد بغية دعم تعزيز قدرات الشركاء.

38 - وتجسيداً لالتزام اليونيسف بالتحسين المستمر لنهُجها وبدعم تعزيز قدرات أفرقة اليونيسف وشركائها وقدرات النظام الأعم المشترك بين الوكالات، قامت المنظمة في عام 2023 بتحديث مجموعة أدوات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي هي دليلٌ رئيسي للبرمجة من أجل دعم المنظمات الشريكة لليونيسف في تطوير وتعزيز إجراءاتها وآلياتها للحماية من الاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين. ومجموعةُ الأدوات هذه هي واحدة من المنافع العامة العالمية يمكن أن تكون مفيدة أيضـــا لجهات فاعلة أخرى، بما يشـــمل الشـــركاء الحكوميين والمنظمات الإنسانية والإنمائية الأخرى.

39 - وأنشـطة الحماية من الاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين ومؤشـراتها مدمَجةٌ في وثائق اتفاقات التعاون والشـراكة وعملياتها من أجل الرصـد واسـتعراض البرامج، مما يسـاعد على جعل الحماية من الاسـتغلال والانتهاك الجنســـيين جزءًا من المحادثات العادية والمتابعة المنتظمة مع الشـــركاء. ففي موزامبيق، دعمت اليونيسف وضع خطط للحدِ من المخاطر تهدف إلى تعزيز قدرات الشركاء على إنشاء آليات مجتمعية لتلقي الشكاوى تكون مأمونةً ويسـهل الوصـول إليها وعلى إحالة الضـحايا المحتملين لأعمال الاسـتغلال والانتهاك الجنســيين بشــكل آمن ودون تأخير إلى مقدمي الخدمات. وفي الفلبين، عملت اليونيســف مع 38 منظمةً شــريكة من منظمات المجتمع المدني على تطوير الســياســات لمســاعدتها على فهم التزاماتها فيما يتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

40 - ولمواصـلة التعجيل بتوفير الحماية من الاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين وتعزيز النظُم المشـتركة بين الوكالات والتنسـيق فيما بينها، بما في ذلك مع الدول الأعضـاء، اسـتمرت اليونيسـف في عام 2023، في إطار من التعاون الوثيق مع مكتب المنسق الخاص المعني بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي

للاستغلال والانتهاك الجنسيين، في قيادة عملية وضع إطارٍ عالمي للتعاون مع الحكومات. ويهدف الإطار إلى إقرار التزامٍ مشترك ومجالات مشتركة للتعاون فيما يتعلق بمنع وقوع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما، وتقديم دعم تنمية القدرات التقنية إلى الحكومات، وتعزيز اتباع نهج منظومي. وقُدّم إلى الفريق التوجيهي الرفيع المستوى في عام 2023 اقتراحٌ بتضمين إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة بنداً يتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ومن المقرر أن يُنتهى في عام 2024 من وضع الصيغة النهائية للإطار المنقّح ومن ثم تعميمها.

41 - وأُحرز تقدمٌ على المستوى القطري أيضاً في الجهود الرامية إلى تعزيز التزام الحكومات ومساءلتها بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، دعمت اليونيسف الحكومةَ في مساعيها إلى طرح خط ساخن وصاغت سياسةً عامة ومدونة لقواعد السلوك للموظفين الحكوميين فيما يتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، في حين عمّمت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الإنساني والتضامن الوطني على موظفيها مذكرةً بشأن التزامات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

دال - الجهود الرامية إلى التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي على نطاق اليونيسف يجري توطيدها باستمرار، بما في ذلك عن طريق تعزيز القدرات والنهُج القائمة على الأدلة والوعي بالمخاطر

42 - يرد فيما يلي بيانٌ بالمقاييس المرجعية المحدّدة لقياس التقدم المحرز في إطار هذا العنصر:

(أ) التقييمات المنتظمة لمخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين يُسترشَد بها في استراتيجيات الوقاية منها والتصدي لها؛

(ب) تُعيَّن في المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري جهاتُ تنسيق معنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين/التحرش الجنسي و/أو أخصائيون متفرغون معنيون بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛

(ج) يتِم جميع الموظفين والأفراد الذين يقومون بمهام تكميلية تدريباً إلزامياً و/أو إحاطةً بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛

(د) يجري في إطار عملية الاستقدام وبشكل منهجي التحقّق من الجهات المرجعية المزكية للمرشحين وفحص سجلاتهم لتبيُّن أي حالات سوء سلوك سابقة.

43 - كثفت اليونيسف استثماراتِها في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين على جميع المستويات. ففي عام 2023، خُصّص مبلغ 15,6 مليون دولار لإنشاء وظائف للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين ودعم برامج الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في 20 بلدا وثلاثة مكاتب إقليمية. ويضاف إلى ذلك أنه، في حالات الطوارئ من المستويين 3 و 2، يكون على الصناديق البرنامجية لحالات الطوارئ أن تكثف تلقائياً التدخلات المنفّذة فيما يتصل بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وهذا التمويل المخصص أعطى دفعةً حقّقت تقدماً إضافياً في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وعجّل بتنفيذ التدخلات والنظم لأغراض الوقاية منهما والتصدي لهما. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كانت اليونيسف قد أنشأت 35 وظيفة لمتخصصين في الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين،

معظمها في المكاتب القُطرية المشاركة في خطط للاستجابة الإنسانية وفي المكاتب الإقليمية. وعلاوة على ذلك، قام 96 في المائة من جميع المكاتب القطرية بتعيين جهات تنسيق معنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك على مستوى المكاتب الميدانية.

44 - ولدعم الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما، تُلزَم جميع المكاتب القُطرية لليونيسف بوضع خطط عمل للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ومن المفترض أن تحدِّد خطط العمل هذه الأدوارَ والمسؤولياتِ التشغيلية والبرنامجية عبر مستويات الإدارة وعلى صعيد الموارد البشرية والشراكات والبرامج، وأن توضح كيفية تنفيذ المكاتب لالتزامات اليونيسف الأساسية تجاه الأطفال فيما يتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتبيّن مساهماتِ اليونيسف على الصعيد المشترك بين الوكالات. وبالنسبة للفترة 2023، كان 113 مكتباً قطرياً من أصل 129 (86 في المائة) لديه خطط عمل من هذا القبيل وكان 78 مكتباً (60 في المائة) قد قام بتنفيذ خطة عمله ورصدَها وحدّثها، مقارنة بـ 75 مكتباً (58 في المائة) في عام 2022. وفي منطقتين، هما غرب ووسط أفريقيا وجنوب آسيا، قامت نسبةُ 100 في المائة من المكاتب القُطرية بوضع خطط العمل هذه لعام 2023.

45 - وتدمِج اليونيسف الحمايةَ من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في مختلف قطاعات البرمجة من خلال تقييمات لمخاطر العنف الجنساني/الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتدابير لتخفيف المخاطر، وتستثمر المنظمةُ في نُهج تراعي الاعتبارات الجنسانية وتركّز على احتياجات الأطفال. ففي جنوب السودان، على سبيل المثال، قامت اليونيسف بتحليل البيانات المستمدة من 102 من المرافق الصحية باستخدام أدوات تقييم المرافق الصحية والتفتيش على مسائل السلامة، وذلك للمساعدة على تحديد الأولويات المتعلقة بالتخفيف من مخاطر العنف الجنساني ومخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي مواقع أخرى، أجرت اليونيسف مشاوراتٍ مجتمعية، ولا سيما مع النساء والفتيات، أثناء عملية تصميم وتنفيذ قنوات مأمونة وموثوقة يسهل الوصول إليها للإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، مراعيةً الاحتياجات والتفضيلات والمخاطر المحدّدة التي تختص بها السياقات المحلية. وفي لبنان، على سبيل المثال، نظمت اليونيسف مناقشاتٍ لمجموعات التركيز مع النساء والفتيات تناولت سلامتهن، وعملت مع المجتمعات المحلية لتحديد التدابير الكفيلة بتخفيف المخاطر ومتابعة الآراء التعقيبية للأهالي بشأن تصميم قنوات الإبلاغ التي تلبي احتياجاتهم. وفي مالي، أجرت اليونيسف تحليلاً للتصورات والعوائق المجتمعية التي تحول دون الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين وذلك للاستعانة بنتائجه في وضع نموذج للإبلاغ يراعي احتياجات الأطفال والاعتبارات الجنسانية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قامت اليونيسف بالتشاور مع المجتمعات المحلية بتصميم قصة مصوّرة تستهدف المراهقين وتخاطبهم باللغات المحلية بغية تكثيف الوعي بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ووسّعت نطاق الآليات المجتمعية لتلقي الشكاوى التي تتيح الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين لتشمل 15 مقاطعة.

46 - وفيما يتعلق بدرجة وعي موظفي اليونيسف ومستوى قدراتهم فيما يتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، تلزِم اليونيسف الموظفين والأفراد الذين يقومون بمهام تكميلية بإتمام دورةٍ تدريبية إلزامية عبر شبكة الإنترنت، تتناول الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي عام 2023، أفاد 94 في المائة بأنهم أتموا التدريب على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين قبل الوصول إلى مركز عملهم الحالي أو قبل الالتحاق بالخدمة في مركز العمل، وذكر 82 في المائة أنهم تلقوا تدريباً على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين خلال الأشهر الاثني عشر السابقة.

47 - ونتيجة لذلك، أصبحت درجة الوعي بحظر الاستغلال والانتهاك الجنسيين عالية بين موظفي اليونيسف. فقد ذكر ما يقل قليلاً عن 97 في المائة من المستطلَعين في استقصاء عام 2023 المتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وعددهم 405 5 أشخاص، أنهم يدركون أن مواقعة المشتغلين بالجنس أمر "غير مقبول" بغض النظر عن قانونية هذا العمل في البلد الذي يقع فيه مركز عملهم، وأفاد 99,5 في المائة بأن إقامة موظف في الأمم المتحدة علاقةً جنسية مع من تقل أعمارهم عن 18 عاما أمر "غير مقبول".

48 - وفي مسعى إلى تعزيز القدرات بشكل مستمر والإلمام دوماً بالمسائل الناشئة والاستراتيجيات الفعالة للوقاية والتصدي فيما يتصل بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، احتضنت اليونيسف "شبكة من الممارسين المهنيين" تتسم بقوتها، فجمعت مئات الموظفين من مختلف المناطق لتبادل الرؤى الثاقبة والممارسات الواعدة، والابتكار والعمل معاً على إيجاد الحلول للتحديات الناشئة فيما يتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ومن خلال المناقشات المنتظمة والحلقات الدراسية الشبكية وجلسات تبادل المعارف، لا يقتصر نظام الدعم التعاوني هذا على تعزيز التطوير المستمر لقدرات الموظفين، بل ويعضد أيضاً شيوع ثقافة المساءلة.

49 - وفي إطار عملية استقدام الموظفين، تطبق اليونيسف تدابير تشمل تضمين إعلانات الوظائف واستبيانات الإفصاح الذاتي وأسئلة التقييم وعمليات التحقّق من الجهات المرجعية المزكِّية والتحري عن السوابق إشارة إلى قِيَمها ومعاييرها عندما يتعلق الأمر بمسائل الحماية والاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتشمل عمليات التحري عن السوابق تقصي ما إذا كانت للمرشحين تجارب سابقة في الأمم المتحدة من خلال البحث في قاعدة بيانات ClearCheck المعمّمة على نطاق الأمم المتحدة، التي تسجل أسماء موظفي الأمم المتحدة المتهمين بالتحرش الجنسي أو الاستغلال أو الانتهاك الجنسيين الذين أُنهيت خدمتهم بسبب ثبوت الادعاءات المقدمة ضدهم أو الذين رفضوا التعاون في التحقيقات التي شملتهم واستقالوا من العمل. وفي عام 2023، فحصت اليونيسف ملفات 626 مرشحاً بمقارنتها بمحتوى قاعدة البيانات ولم يتبيّن وجود أي "تطابق" بينها، أي أن المرشحين المعنيين لم يكونوا ممن لديهم سوابق معروفة في جرائم الاستغلال والانتهاك الجنسيين أو حالات سوء السلوك. وأُدرجت أسماء 7 موظفين سابقين من موظفي اليونيسف في قاعدة بيانات ClearCheck. وتلقت اليونيسف 114 طلباً للتحقّق وردت من كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ولم يتبين وجود أي "تطابق" مع قاعدة البيانات.

50 - وفيما يتعلق بإدارة شؤون الموظفين واستطلاع المسائل الأخلاقية، بما في ذلك الوقاية والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، يحتوي نظام إدارة الأداء الذي تم تحديثه مؤخراً في اليونيسف على مؤشرات أكثر وضوحاً لقياس أداء جميع الموظفين والمديرين فيما يتعلق بالسلوك الأخلاقي، وهو الأمر الكفيل بتحفيز التحدث عن الثقافة التنظيمية والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في سياق المناقشات التي تتناول الآراء التعقيبية.

51 - وتلبية لقرار المجلس التنفيذي 10/2023 الذي دُعيت فيه اليونيسف إلى تحسين ممارساتها في مجال فحص سجلات المرشحين وإلى النظر في تجريب خطة الكشف عن سوء السلوك، سيُجرى في عام 2024 تقييمٌ شامل لنقطة الأساس فيما يتعلق بممارسات الحماية التي تعتمدها الموارد البشرية باليونيسف وسينفذه مكتبُ التقييم باليونيسف في إطار تنسيق وثيق مع الفريق المعني بالحماية التابع لشعبة البيانات والتحليلات والتخطيط والرصد وشعبة الموارد البشرية بالمنظمة. ويشمل نطاقُ التقييم جميع مراحل استقدام

الموظفين وإلحاقهم الفعلي بالعمل وإدارة أدائهم. وهو يهدف إلى الوقوف على الدرجة التي بلغتها اعتبارات الحماية في عمليات وإجراءات الموارد البشرية باليونيسف وتوفير مادة للتعلم التنظيمي حول كيفية تحسين إجراءات العمل. وستُستطلع في إطار التقييم اعتباراتٌ محدّدة تتعلق بجدوى انضمام اليونيسف لخطة الكشف عن سوء السلوك.

52 - وفيما يتعلق بخطة الكشف عن سوء السلوك، يمكن الإشارة إلى أن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أصبح الآن يشجع الشركاء، في إطار توصيته الموحدة لجميع الشركاء المنفِّذين الذين يقومون بإغلاق حالات استغلال وانتهاك جنسيين، على النظر في الاشتراك في الخطة وتقاسم ما تخلص إليه من نتائج فيما يتعلق بسوء السلوك الذي يأتيه الجاني مع أرباب العمل الحاليين أو المقبلين الذين يعمل لحسابهم.

هاء - الدعم ذو النوعية الجيدة والمتمحور حول الضحايا/الناجين يتم تفعيله

53 - يرد فيما يلي المقياسان المرجعيان المحدَّدان لقياس التقدم المحرز في إطار هذا العنصر:

(أ) تقدَّم المساعدة إلى الضحايا/الناجين من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي وفقا للبروتوكولات والمعايير المعمول بها [بما في ذلك بروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بتقديم المساعدة إلى ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين (بروتوكول تقديم المساعدة إلى الضحايا)، والنهج المتمحور حول الضحايا/الناجين، ومسارات الإحالة المتعلقة بالعنف الجنساني وحماية الطفل]؛

(ب) تنفيذ بروتوكول الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الضحايا يجري تعزيزه على الصعيد القطري.

54 - قدّمت اليونيسف الدعمَ وخدماتِ المتابعة لجميع الناجين الذين أبلغوا عما تعرضوا له، سواء ثبتت الحالة بالأدلة أم لا، وذلك تمشياً مع النهج المتمحور حول الناجين/الضحايا والمعايير المبينة في بروتوكول الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الضحايا. وتُقدّم المساعدة إلى الضحايا/الناجين من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في إطار البرامج العادية التي تنفذها اليونيسف فيما يتعلق بالعنف الجنساني وحماية الطفل.

55 - ولتعزيز الاستجابة والمساعدة لفائدة الناجين من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، واصلت اليونيسف توفير التدريب والدعم التقني لشركائها ولأفرقة الأمم المتحدة القطرية/الأفرقة القطرية للعمل الإنساني وآليات تنسيق الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين داخل البلدان، بغية مساعدة تلك الجهات على بدء تنفيذ بروتوكول تقديم المساعدة إلى الضحايا. ومن البلدان التي تم تدريبها على تنفيذ البروتوكول في عام 2023 أفغانستان وتشاد والفلبين. وحتى الآن، تلقى 15 فريقاً قطرياً للأمم المتحدة/فريقاً قطرياً للعمل الإنساني الدعم عن طريق التدريب، وتلقى أكثر من 750 1 من المهنيين المشتغلين بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وبمجالي العنف الجنساني وحماية الطفل تدريباً أو توجيهاً تعريفياً بالبروتوكول والمذكرة التقنية.

56 - وفي عام 2023، قام 64 بلداً بها حضور للأمم المتحدة بوضع إجراءات تشغيلية موحدة على المستوى المشترك بين الوكالات تنظم الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتستوفي المعايير المبينة في بروتوكول تقديم المساعدة إلى الضحايا. ومن بين هذه البلدان، طبق 18 بلداً الإجراءات المذكورة بالكامل، وهو ما يعني أن الإجراءات تُتبع عند بدءِ عملية لإحالة ناجين إلى مقدمي المساعدة والخدمات المناسبة وتجهيزِ تلك العملية؛ وأن هناك تدريباتٍ تتناول إجراءات الإحالة الآمنة والسرية وفق النهج الذي

يتمحور حول الناجين؛ وأن الثغرات في التغطية بخدمات المساعدة يجري رصدُها ومعالجتها. وقد لاحظت المكاتب التقدّم المحرز في تعزيز الإجراءات المتعلقة بمساعدة الضحايا، غير أنها أشارت إلى نقص الموارد المشتركة بين الوكالات اللازم توافرها لتنفيذ الإجراءات التشغيلية الموحدة على نطاق المنظومة معتبرةً إياه عقبة تعوق التنفيذ الكامل للبروتوكول.

57 - وإضافة إلى ذلك، بدأت اليونيسف واللجنةُ الدائمة المشتركة بين الوكالات تقييمَ أعمال تقديم المساعدة إلى الضحايا بشكل أكثر دقة. وتبيّن أن هناك تحسّناً متواضعاً في البلدان التي أفادت بأن لديها خدمات إحالة لمقدمي المساعدة على الصعيد المشترك بين الوكالات تتسم بنوعيتها الجيدة وتتمشى مع المعايير المنصوص عليها في بروتوكول تقديم المساعدة إلى الضحايا. بيد أن الأمر يقتضي توسيع نطاق الخدمات المتعلقة بالعنف الجنساني بغية توفير الدعم للناجيات من الاستغلال والانتهاك الجنسيين ولأطفالهن. وسيتطلب ذلك زيادةَ الاستثمار في برامج مكافحة العنف الجنساني. فاستناداً إلى المسح الذي أجرته اليونيسف واللجنة الدائمة في عام 2022، لم يتوافر التمويل إلا لنسبة 27 في المائة من احتياجات القطاع المتعلق بالعنف الجنساني في البلدان التي تنفّذ بها خطةٌ للاستجابة الإنسانية.

واو - التنسيق والتعاون بين الوكالات يُعزّزان فيما يتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين

58 - يرد فيما يلي المقياسان المرجعيان المحدّدان لقياس التقدم المحرز في إطار هذا العنصر:

(أ) الكيان يسهم بنشاط في تحسين التنسيق والتعاون فيما بين الوكالات بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين على الصعيد القطري، بما في ذلك من خلال وضع وتنفيذ خطط عمل لأفرقة الأمم المتحدة القطرية تهدف إلى توفير الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين واشتراك جهات التنسيق المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في الهياكل المشتركة بين الوكالات لتنسيق الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛

(ب) الكيان يشارك ويساهم بنشاط في هياكل تنسيق أعمال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومن التحرش الجنسي على المستوى العالمي (بما في ذلك الفريق العامل المعني بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، والفريق الاستشاري التقني التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمعني بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، والفريق التنفيذي المعني بمنع التحرش الجنسي والتصدي له).

59 - اليونيسف عضو نشط في الشبكات والأفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات وذات الصلة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين على الصعيدين العالمي والقطري، بما في ذلك الفريق الاستشاري التقني التابع للجنة الدائمة وفريقُ الأمم المتحدة العامل المعني بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي إطار الفريق العامل المعني ببروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تمس شركاء منفِّذين، اشتركت اليونيسف في إطلاق أداة الأمم المتحدة المنسّقة الجديدة للتقييم التي يراد الاستعانة بها في تقييم القدرات المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (انظر الفقرة 37 أعلاه). وتواصل اليونيسف، في إطار من التعاون الوثيق مع مكتب المنسق الخاص المعني بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، قيادةَ العمل المشترك بين الوكالات الرامي إلى وضع إطار

عالمي على نطاق المنظومة للتعاون مع الحكومات، تحدَّد فيه الالتزامات المشـــتركة والواجبات ومجالات التعاون فيما يتصل بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما (انظر الفقرة 40 أعلاه).

60 - وثمة جانبٌ حاســـم الأهمية من عمل اليونيســـف في مجال الحماية من الاســـتغلال والانتهاك الجنســـيين في جميع الســـياقات، وهو دعم الجهود المنسّـــقة التي تبذلها الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني. ففي إطار مبادراتها العامة لتقديم الدعم التقني وتنمية القدرات، تدعم اليونيسـف النظامَ المشـترك بين الوكالات من أجل توليد البيانات والأدلة ورصـــد تنســـيق الحماية المشـــتركة بين الوكالات من الاســـتغلال والانتهاك الجنسـيين ونظمها بغية تحقيق النواتج ذات الأولوية بشـكل فعّال وبناء المعارف فيما يتعلق بالنهُج القائمة على الأدلة للوقاية والتصـدي. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسـبة لتعزيز التنسـيق والتماسـك على نطاق منظومة العمل الإنســـاني بأســـرها وللوفاء بالتزامات اللجنة الدائمة فيما يتصـــل بالحماية من الاســـتغلال والانتهاك الجنســيين. وفي عام 2023، تضــمّن هذا العمل تحديثَ المؤشــر التجميعي لمخاطر الاســتغلال والانتهاك الجنســيين الذي وضــعته اللجنة الدائمة، وهو أداة عالمية يُســتعان بها لتصــنيف وقياس مخاطر الاســـتغلال والانتهاك الجنســـيين في البلدان التي تُنفّذ بها اســـتجابات إنســـانية وذلك لدعم الجهات المانحة وأوساط العمل الإنساني عموماً في اتخاذ قرارات استراتيجية بشأن تخصيص الموارد للمسائل ذات الأولوية والبلدان التي ترتفع فيها المخاطر.

61 - وإضــافةً إلى ذلك، قادت اليونيسـف المسـحَ السـنوي الذي تجريه اللجنة الدائمة لتتبع ما أُحرز من تقدم جماعي مشترك بين الوكالات بشأن المؤشرات الأساسية للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في 33 بلداً، وأصدرت لوحةَ المتابعة الخاصة باللجنة التي تحلل نتائج المسح وتقدّمها في شكل عرض تصويري من أجل دعم منسـقي الشـؤون الإنسـانية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لكي يتخذوا القرارات الإدارية المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين مسترشدين بالبيانات. وتعرض لوحةُ المتابعة بيانات مقارنة بين البلدان وتحليلاتٍ طولية للمؤشـرات الرئيسـية المتصـلة بالحماية من الاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين، وهي المنصـــة العالمية الوحيدة التي تمكّن الجهات المانحة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية/الأفرقة القطرية للعمل الإنسـاني وأوسـاط المسـاعدة الإنسـانية عموماً من الوصـول إلى معلومات أسـاسـية عن التقدم الذي تحرزه البلدان في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقد تبيَّن من المسح الذي أجرته اللجنة الدائمة في عام 2022 أن الشـبكات القطرية المشـتركة بين الوكالات لا تزال تؤدي دوراً محورياً في تحسـين النظم القائمة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما. وعلى الرغم من التحديات التي تعترض الوصول إلى التمويل والموارد اللازمين لضـــمان اســـتمرارية الجهود المشـــتركة بين الوكالات التي تُبذل للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، أحرزت البلدان تقدماً نحو الوفاء بمؤشرات أساسية.

62 - وواصـلت اليونيسـف أيضـا إدارة وتطوير الموقع الشـبكي العالمي للجنة الدائمة بشـأن الحماية من الاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين، والذي خدم حتى الآن أكثر من 000 170 من الممارسـين المهنيين، وذلك عن طريق إتاحة التوجيهات والأدوات والموارد العالمية المشـتركة بين الوكالات على نطاق أوسـع، وتيسـير تبادل الممارسات الجيدة، وتعزيز النهج القائم على النتائج لتوليد الأدلة وتتبع التقدم المحرز.

63 - ومن الأمثلة الأخرى للتعاون المشترك بين الوكالات العملُ المشترك الذي قامت به شبكات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين داخل البلدان في بولندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية مولدوفا، حيث تعاونت اليونيســـف مع جهات أخرى لتقديم الدعم في مجال بناء قدرة الشـــركاء المنفذين على إجراء التحقيقات، مما أدى إلى تشكيل مجموعات من المحقِّقين المدربين.

زاي - يروَّج لتغير في الثقافة يعالج الأسباب الجذرية للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي

64 - يرد فيما يلي المقياسان المرجعيان المحدّدان لقياس التقدم المحرز في إطار هذا العنصر:

(أ) التغير في الثقافة والسلوك التنظيميين من أجل القضاء على سوء السلوك الجنسي يُشجع بصورة نشطة ويشكّل أولوية على مستوى المنظمة؛

(ب) الاستقصاءات المتعلقة بتصورات الموظفين ومدى تحمُسهم لعمل المنظمة وأهدافها يُسترشد بها في تقرير الإجراءات الرامية إلى تحسين الثقافة التنظيمية.

65 - يشكّل التمسك بالالتزام بـ "عدم التسامح مطلقا" مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي جزءا من الثقافة التنظيمية في اليونيسف. وتتجسد الجهود المبذولة لتعريف الموظفين بذلك في درجة الوعي المرتفعة كما هو موضح أعلاه في القسم دال، وتوضح هذه الجهود الإيمانَ بقدرة المنظمة على معالجة سوء السلوك والمخالفات. ومما يبعث على التفاؤل أن 72 في المائة من الموظفين المستطلَعين في استقصاء عام 2023 المتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين ذكروا أنهم "موافقون" أو "موافقون بشدة" على مقولة أن المنظمة تأخذ سياسة عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين على محمل الجد.

66 - وهناك رؤيةٌ أقوى واضحة للعيان فيما يتعلق بجعل الحماية، بما فيها الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، جزءاً من التزام اليونيسف بصون حقوق الطفل وتعزيز أهمية السبل التي يجسد بها موظفو اليونيسف والمرتبطون بها هذه القيَم، سواء من خلال "كيفية" أداء المنظمة عملها أو من خلال شراكاتها. وتعزيز الحماية، بما فيها الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، باعتبارها أولوية تنظيمية وجعلُ اليونيسف منظمة آمنة للأشخاص الذين تخدمهم يعني تطبيقَ مبادئ وممارسات الحماية في الإجراءات الشخصية والمهنية، وفي البرامج والشراكات والعمليات. ويشكّل هذا الإجراء وسيلة ملموسة للتدليل على الإيمان بحقوق الإنسان كما يساعد على المضي قدماً ببرنامج عمل اليونيسف في مجال حقوق الطفل.

67 - وترصد اليونيسف بانتظام الثقافة التنظيمية والتكافؤ بين الجنسين في القوة العاملة، اعترافاً منها بأهمية المسألتين في تشجيع تغير السلوك وتهيئة بيئة مواتية يتم فيها التصدي لسوء السلوك الجنسي دون تأخير وبطريقة فعالة وتُعزّز فيها الحماية باعتبارها أولوية تنظيمية. والاستقصاءات المجراة لاستطلاع درجة تحمس الموظفين للعمل، مثل الاستقصاء العالمي للموظفين واستقصاء جس النبض فيما يتعلق بثقافة مكان العمل، تُصنف نتائجها حسب نوع الجنس لتزويد المكاتب بالأدلة وتوجيه عملية تصميم المبادرات الرامية إلى التصدي للسلوكيات التي تشيع ثقافة تتسامح مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وتُعقد في هذا السياق محادثات للمتابعة مع المكاتب التي تحصل على تصنيف متدنٍ أو التي تراجَع تصنيفُها بشدة، حيث تقدَّم للمكاتب المشورةُ المحدّدة الهدف لتمكينها من معالجة المجالات التي تثير الشواغل.

68 - ويُطرح سؤالان عن معايير السلوك وعن الإحساس بالسلامة النفسية والثقة يقدّمان رؤى نافذةً فيما يتعلق بالموضوع. ومما يثلج الصدور في آخر استقصاء لجس النبض، وهو ذاك الذي أجري في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أن نسبة 67 في المائة من المشاركين ردوا بالإيجاب على مقولة أن تعامُل الزملاء مع بعضهم بعضاً ومع المجتمعات المحلية والأطفال الذين تخدمهم اليونيسف كان متوافقاً باستمرار مع القيم الأساسية لليونيسف ومعايير السلوك في الأمم المتحدة. وكان رد نحو 60 في المائة من المشاركين إيجابياً

عند الإجابة على العبارة التي تستوضح ما إذا كانوا يشعرون بالأمان بالقدر الذي يتيح لهم إثارة الشواغل أو طرح الأسئلة أو المشاكل مع المديرين. ومع ذلك، فقد سجلت تلك النسبة انخفاضاً بمقدار 10 نقاط مئوية مقارنة بالاستقصاء العالمي للموظفين لعام 2022، فيما يشير إلى تراجع الإحساس بالسلامة النفسية والثقة. ومن العسير تبيُّن الأسباب الكامنة وراء هذا التراجع على وجه اليقين. وقد تشمل الأسباب المحتملة الصعوبات التي تواجهها الأمم المتحدة عند تأديتها دورها في سياق الأزمات المتعلقة بحقوق الأطفال والتغيرات التي تشهدها مكاتب اليونيسف على الصعيد التنظيمي. وسيُجرى الاستقصاء العالمي المقبل للموظفين في عام 2024 وسيوفر مجموعة بيانات شاملة للتحقّق من التقدم المحرز وتوفير المزيد من الرؤى التي تتيح اتخاذ الإجراءات.

69 - ويجري حالياً إدخال سياسة الحماية الجديدة الصادرة في 4 آذار/مارس 2024 حيز النفاذ في اليونيسف، مع الإقرار بالنتائج المنبثقة عن استقصاء جس النبض الذي أُجري في الآونة الأخيرة وربط الحماية بالثقافة التنظيمية وبرنامج العمل المتعلق بحقوق الطفل. ويُعترف في حملة التواصل الداخلية الجاري تصميمها لدعم تعميم السياسة المذكورة بأن الحماية تتعلق بالسبل التي تعتمدها اليونيسف لمنع تعرض أي شخص للضرر نتيجة لاتصاله بالمنظمة. ومن الرسائل المحورية في حملة التواصل الخاصة بتعميم السياسة الجديدة على الصعيد التنظيمي ما يلي: *"يقع على عاتقنا جميعا دورٌ علينا أن نؤديه في مجال الحماية، سواء أكان ذلك متمثلا في التصدي الاستباقي للمخاطر أو التعبير عن الشواغل أو اتخاذ القرارات المستنيرة بشأن أعمالنا اليومية. إنه إعلاء صوتنا عندما نشهد أو نختبر أمراً يمكن أن يسبب ضرراً، داخل اليونيسف أو خارجها. وأنت إنْ تقاعست عن ذلك، فمن إذن يمكن التعويل عليه؟"*.

رابعا - الخطوات المقبلة

70 - في عام 2023، أحرزت اليونيسف تقدماً مطرداً في نهجها الطويل الأمد لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما. ومؤشرات الخطة الاستراتيجية والمقاييس المرجعية التي استُعين بها في إعداد هذا التقرير تبرهن على حدوث تقدّم لا بأس به في عدد من المجالات، كما أنها تنتج رؤى نافذةً بشأن مواطن القوة وأوجه الضعف والاحتياجات المرتبطة بالنهج الذي تتبعه اليونيسف، إلى جانب شركائها.

71 - وتشمل النتائج الإيجابية استمرارَ الالتزام القوي على جميع مستويات المنظمة بمنع وتقليل خطر لحاق الضرر بأي شخص نتيجة لاتصاله باليونيسف. ووضعُ الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في إطار يجعلها جزءا من التزامٍ متجدد بالحماية وجزءا من نهج اليونيسف المعزَّز والمتكامل للإدارة المركزية للمخاطر يساعد على إعطاء دفعة للجهود والإجراءات المتخذة على نطاق اليونيسف في سبيل هذه القضية، مع الحفاظ على أدوار ومسؤوليات واضحة لمجالات عمل تقنية محددة. وسيكون تعميمُ السياسة الجديدة للحماية في عام 2024 أمراً ذا أهمية شديدة في هذا السياق.

72 - وستتطلب الوقاية من مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتخفيف منها مواصلة الاستثمار في توعية الموظفين وتنمية قدرتهم على العمل مع الشركاء المنفّذين للبرامج ومع البائعين وغيرهم ممن تربطهم باليونيسف روابط عمل من أجل دعم المعايير المتوقعة على صعيد الممارسات. وسيكون الانتقال الكامل إلى اتباع منهجية الأمم المتحدة لتقييم قدرات الشركاء من منظمات المجتمع المدني وزيادة الوعي بمسائل الحماية بين الشركاء أمرا ذا أهمية حاسمة. وفيما يتعلق بالبائعين، من المتوقع أن يتواصل العمل على صقل

المنهجيات لتحسين قدرة الموظفين على إدارة الوقاية والحماية من المخاطر المتصلة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين مع البائعين.

73 - وفيما يخص أيضاً موظفي اليونيسف، ستكون نتائج تقييم نقطة الأساس فيما يتعلق بالحماية في سياق ممارسات الموارد البشرية، الذي يجري الاضطلاع به حالياً، نتائج مهمة بالنسبة إلى تحديد الخطوات المقبلة التي يتعين اتخاذها فيما يتعلق بتعزيز استقدام الموظفين وإلحاقهم الفعلي بالخدمة، بما يشمل ما يرتبط بخطة الكشف عن سوء السلوك من ممارسات واعتبارات تتصل بالتحري عن السوابق وفحص السجلات.

74 - وسيكون من المهم أن يتواصل الاتجاهُ الإيجابي مع ازدياد عدد أولئك الذين يستطيعون الوصول إلى قنوات مأمونة للإبلاغ وإبداء الآراء التعقيبية من أجل التعبير عن الشواغل وتقديم البلاغات، بما فيها بلاغات وقوع أعمال استغلال وانتهاك جنسيين مزعومة. وسيكون من المهم في هذا الصدد تصميمُ آليات للشكاوى وإبداءِ الآراء التعقيبية وطلب الانتصاف تكون أكثر تكاملا، وتطبيقُ هذه الآليات على أساس تجريبي.

75 - وهناك حاجة إلى مزيد من الموارد المالية لتوسيع نطاق التغطية بالخدمات المقدّمة للناجين من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتحسين نوعية تلك الخدمات. وتحتاج نظُم الإحالة إلى التحسين كما ينبغي التوسع في البرمجة للتصدي للعنف الجنساني وحماية الطفل بغية ضمان توافر الخدمات بسهولة أكبر. ومن الضروري أيضاً أن تتوافر موارد إضافية للوفاء بكامل التزامات اليونيسف بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية كجزء من خطط العمل القطرية المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

76 - وستواصل اليونيسف التعاون بنشاط مع الوكالات والمنظمات الأخرى وستستمر في قيادة عددٍ من المبادرات الهامة المشتركة بين الوكالات من أجل النهوض بخطة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين على الصعيدين العالمي والقطري. وسيكون التنسيقُ عن كثب مع مكتب المنسّق الخاص المعني بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين ومع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على الصعيد العالمي أمرا أساسيا. وسيؤدي اعتمادُ التقييم المشترك للشركاء المنفِّذين المعمول به في الأمم المتحدة وتعميمُ بروتوكول تقديم المساعدة للضحايا إلى النهوض بالمعايير المشتركة.

خامسا - مشروع قرار

إن المجلس التنفيذي،

1 - ***يرحب*** بالتقرير الذي قدمته اليونيسف بشأن مستجدات التقدم المحرز في منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والحماية منهما في سياق إطار الحماية الأوسع نطاقا والأشكال الناشئة للإدارة المركزية المعزَّزة للمخاطر؛

2 - ***يطلب*** إلى اليونيسف موافاة المجلس التنفيذي، في دورته السنوية لعام 2025، بتقرير عن مستجدات الكيفية التي تنهض بها المنظمة بجهودها المختلفة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما على نحو فعال.